

إعلان وزاري

من وزراء الاتحاد من أجل المتوسط (UfM) المعنيين بالتوظيف والعمل

(18 مايو/أيار 2022، المغرب - مراكش)

1. اجتمع الوزراء المعنيون بالتوظيف والعمل ضمن الاتحاد من أجل المتوسط (UfM) في المؤتمر الوزاري الخامس في مراكش بالمغرب في 18 مايو/أيار 2022. وسبق الاجتماع الوزاري مؤتمر وزاري حول سياسة التوظيف وإمكانية توظيف الأشخاص الأكثر ضعفاً، وخاصة من بين الشباب والنساء؛
2. واستضاف المؤتمر الوزاري، معالي الوزير دكتور يونس سكوري، وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات بالمملكة المغربية وشارك في رئاسة المؤتمر معالي المفوض للوظائف والحقوق الاجتماعية السيد نيكولا شميت ، ومعالي السيد نايف استيتة، وزير العمل للمملكة الاردنية الهاشمية وحضر معالي السيد ناصر كامل، أمين عام الاتحاد من أجل المتوسط؛
3. ووافق الوزراء على أن يركز الإعلان الوزاري على التوظيف وإمكانية توظيف الأشخاص الأكثر ضعفاً، وخاصة من بين الشباب والنساء.

وإذ يذكر الوزراء بما يلي

4. المؤتمرات الوزارية للاتحاد من أجل المتوسط بشأن التوظيف والعمل التي انعقدت في مراكش عام 2008، وفي بروكسل عام 2010، وفي البحر الميت بالأردن عام 2016 وفي كاشكايش عام 2019؛
5. خلاصات منتدى الحوار الاجتماعي الرابع للاتحاد من أجل المتوسط المنعقد في 6 و7 أكتوبر/تشرين الأول 2020؛
6. التعهد السياسي القوي الذي اتخذ بمناسبة العيد الخامس والعشرين لعملية برشلونة، والمنتدى الإقليمي للاتحاد من أجل المتوسط في 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، والمنتدى الإقليمي للاتحاد من أجل المتوسط في 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2021؛
7. الشراكة المتجددة بين ضفتي البحر المتوسط وتبني الاتصالات المشتركة للمفوضية الأوروبية والمندوب السامي للاتحاد بشأن المسائل الخارجية وسياسة الأمن حول "البرنامج الجديد للمتوسط" والخطة الاقتصادية والاستثمارية ذات الصلة في 9 فبراير/شباط 2021، وكذلك تبني نتائج مجلس الاتحاد الأوروبي ذات الصلة في 19 أبريل 2021؛
8. مؤتمر القمة الاجتماعية الثالث الذي انعقد في بورتو في 7 و8 مايو/أيار 2021 والذي منح دفعة سياسية جديدة لتنفيذ الركن الأوروبي للحقوق الاجتماعية؛
9. عام الشباب الأوروبي 2022 الذي وضع الشباب في قلب صنع السياسة والأولويات السياسية؛ ؛ استراتيجية الاتحاد من أجل المتوسط بشأن الشباب 2030؛ والجهود المتزايدة لتعزيز حقوق المرأة ودعم المساواة بين النوعين وتمكين المرأة في إطار "البرنامج الجديد للمتوسط"، مع الأخذ في الاعتبار الإعلان المشترك للمفوضية الأوروبية والممثل السامي حول خطة العمل الخاصة بالنوع الاجتماعي في 25 نوفمبر 2020؛

10. التعهد الذي عبر عنه الإعلان الوزاري لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول الإدارة والتنافسية من أجل التنمية في أول أبريل/نيسان 2021؛
11. الدورة التاسعة بعد المائة لمؤتمر العمل الدولي في يونيو/حزيران 2021، والذي خصص عمله وخلصاته للحماية الاجتماعية والمهارات واللامساواة والتعافي من جائحة كوفيد 19، والنداء العالمي الذي وجهته منظمة العمل الدولية من أجل العمل الشامل والمستدام والقابل للتكيف لتعافي البشرية من أزمة كوفيد 19؛
12. الإعلان المشترك لوزراء التعليم والعمل والتوظيف داخل مجموعة العشرين والذي تم تبنيه يوم 22 يونيو/حزيران 2021 في إيطاليا، وأيضاً إعلان وزراء العمل والتوظيف الذي تم تبنيه في إيطاليا يوم 23 يونيو/حزيران 2021؛

وإذ يعترف الوزراء

13. بأن التحديات التي نوقشت في المؤتمر الوزاري 2019 حول التوظيف والعمل قد تفاقمت للأسف مع جائحة كوفيد 19، وأدت لتراجع التعليم وفي بعض الحالات زيادة أعداد الأطفال العاملة، وزيادة ملحوظة في معدلات الفقر والبطالة بشكل عام، خاصة بين الشباب وبشكل أخص الفتيات، وتردي أوضاع العاملين غير الرسميين وفي الأعمال غير المستقرة، وأيضاً انتشار اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية والإقليمية. وبناء عليه، أصبحت الحاجة أشد إلحاحاً لخلق الوظائف والأعمال اللائقة للجميع، بما في ذلك الأجور العادلة، وأوقات العمل اللائقة، والأمان والصحة أثناء تأدية العمل والحماية الاجتماعية للجميع، كشروط أساسية للنمو المستدام والشامل. ويشمل ذلك أيضاً منصة العاملين في المجالات الرقمية من أجل خلق أكبر عدد من الوظائف الرقمية؛
14. الحاجة للتعافي الاقتصادي والاجتماعي طويل الأجل والقدرة علاوة على أنواع الاقتصاد القادرة على التكيف، والمستدامة والشاملة والمتصلة في منطقة المتوسط. تلك هي الأولويات الرئيسية المشتركة والمتطلبات الأساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية والبيئة المواتية للأعمال والتجارة العادلة والقائمة على قواعد دولية وجذب الاستثمارات واستمرارها وكذلك خلق المزيد من الوظائف اللائقة والفرص الاقتصادية المستدامة. إعادة البناء بشكل أفضل بحيث لا نترك أحداً على قارعة الطريق ويشمل ذلك تحديداً تنمية كامل إمكانات الأفراد الأكثر ضعفاً، خاصة من الشباب والنساء، بحيث يلعبون دوراً نشطاً كقادة التغيير في مرحلة التعافي الاقتصادية والاجتماعية وكذلك في التحول نحو بيئة رقمية وأكثر لطفاً بالبيئة. كما يحتاج التعافي أيضاً أن يحقق المساواة بين الجنسين وأن يدمج المعاقين على قدم المساواة بالآخرين. وتأتي أهداف خلق بيئة ملائمة للتنافس بين الشركات واستدامتها وزيادة الإنتاجية وخفض أعداد الأعمال غير الرسمية من بين الجوانب الرئيسية التي يمكن أن تساهم في خلق فرص العمل وتقليل أوجه عدم المساواة.
15. الحاجة لمواجهة التحديات والاتجاهات العالمية من خلال تنفيذ أجندة 2030، وتعزيز الجهود للقضاء على الفقر، وتقليل أشكال الاستضعاف ومعالجة أوجه عدم المساواة لضمان عدم ترك أي فرد على قارعة الطريق؛
16. فرصة تجديد التعهد بتمويل وتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs) في المنطقة وخاصة الهدف الرابع الخاص بضمان التعليم الجيد والمنصف وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع، والهدف الخامس الخاص بالمساواة بين الجنسين، والهدف الثامن الخاص بالعمل اللائق ونمو الاقتصاد، والهدف العاشر الخاص بالقضاء على أوجه اللامساواة؛

17. **التحديات الهيكلية التي تواجهها بعض دول منطقة المتوسط** من حيث الاستقرار الإقليمي والنمو الإنساني والاندماج الإقليمي، وعلى سبيل المثال:

- ارتفاع معدلات البطالة، والعمل غير الرسمي والبطالة الهيكلية، ونقص العمالة وارتفاع أعداد الشباب الذين ليسوا في تعليم تربوي أو تحت التدريب (NEETs)،
- ضعف مشاركة القوى العاملة النسوية وما له من آثار على النمو الاقتصادي والتفاوت بين الجنسين، وكذلك استمرار حالات التمييز القائم على الجنس داخل سوق العمل،
- الحواجز، التي تمنع الشركات الصغيرة الواعدة من النمو وتقوض مساعي القطاع الخاص لخلق المزيد من الأعمال اللائقة،
- ضعف التحول الرقمي، وما يترتب عليه من اتساع الفجوة الرقمية،
- تنامي نقص العمالة والمهارات الهيكلية وعدم تطابق الخبرات والفجوات بين العرض والطلب في القوى العاملة،
- صعوبة الانتقال من المدرسة للعمل ومن عمل لعمل آخر، وضعف خدمات توظيف القطاع العام، وعدم كفاية التعاون مع خدمات توظيف القطاع الخاص،
- ضعف فعالية وعدم كفاية الاستثمار في التعليم والتدريب المهني والتقني (TVET)، كما في عمليات التأهيل المهني الرسمي للشباب والبالغين على السواء،
- زيادة تعرض الفئات المستضعفة لفترات بطالة طويلة، خاصة الشباب والنساء، والذي يؤدي للاستبعاد والاستضعاف والسخط الاجتماعي، و
- استمرار الآثار السلبية لارتفاع ضغوط الاقتصاد غير الرسمي/الأعمال غير المعلن عنها على أسواق العمل؛

18. **أهمية الشباب في منطقة المتوسط**، كما تم التسليط عليها في مؤتمر السياسة الوزاري كأحد أهم ثروات منطقة المتوسط. بيد أن الشباب يواجه انعدام الأمن والعوائق القوية التي تمنعه من المساهمة في الحياة العامة والاجتماعية والاقتصادية. ويعتبر احتضان تطلعات الشباب من خلال استخلاص الأفكار من أعمالهم ورؤاهم من أهم دعائم صنع سياسة المستقبل للتعافي الشامل الرفيق بالبيئة الرقمي وكذلك لتحقيق سوق عمل يعمل جيداً. تحسين خدمات الوصول للتعليم التربوي والتدريب وتلبية احتياجات الشباب وتحسين قابلية توظيف الشباب والمهارات تعتبر من الأمور الحيوية لرفع مستواهم وجلب الابتكار والرقمية للتعافي وتحقيق النمو الاقتصادي والعمل اللائق والاندماج الاجتماعي؛

19. **أهمية تمكين النساء اقتصادياً**، فالنساء كن القادة النشطات للتعافي اقتصادياً من جائحة كوفيد 19. والنساء في المنطقة غالباً ما يعملن في وظائف مؤقتة ونصف الوقت علاوة على وجود هوة شاسعة بين الجنسين من حيث المرتبات وظروف العمل والمعاشات. وبالتالي، فإن النساء قد تضررن بشكل كبير من ملازمة البيوت وإغلاق المؤسسات، بينما كن في نفس الوقت يواصلن القيام بأعمال رعاية بدون مقابل. وحدث ذلك عندما زج بالنساء إلى التوقف عن العمل لنقص فرص العمل أو أقصوا تماماً من سوق العمل. إن أعداد النساء اللاتي يدخلن سوق العمل الرسمي واللاتي يخلقن الشركات في منطقة المتوسط لا تزال من أقل الأعداد في العالم. فعلى مدى العقود الأخيرة، وبشكل إيجابي، زادت مساهمة توظيف النساء بشكل ملحوظ في بلدان الاتحاد الأوروبي؛

20. **الدور الذي تلعبه تنمية المهارات - والتدريب المهني الأساسي وكذلك التعليم مدى الحياة - في تعزيز إمكانية التوظيف** والشمولية والتنافسية والنمو لتحديد التحديات التي تواجه الانتقال نحو بيئة ريفية بالطبيعة والتغير التكنولوجي ورقمية الاقتصاد بشكل أفضل في المنطقة وأيضاً في تحديد مشكلة فجوات المهارات وعدم مطابقتها في المنطقة بشكل واضح ومستمر. جائحة كوفيد 19 أدت للتوقف المؤقت أو لإدخال المزيد من اختيارات التعليم الرقمي في معظم مؤسسات التدريب والتعليم في المنطقة مما أدى لتقديم التعليم والتدريب بشكل متقطع في السنوات الأخيرة. وجعل ذلك الانتقال من مرحلة التعليم إلى سوق العمل أكثر صعوبة وخاصة للشباب والنساء وساهم في بعض الحالات في خلق مشاكل نفسية، على الأجل القصيرة والمتوسطة والطويلة؛

21. **تتطلب مواجهة التحديات أمام الانتقال لمجتمعات أكثر رقمية ورفقاً بالبيئة وقابلة للتكيف وشاملة واقتصاديات تنافسية** اشتراك الجميع في العمل، وبعد دور الشركاء الاجتماعيين والمجتمع المدني حيوي في تحقيق الانتقال العادل الذي يعود على الجميع بالنفع. وأن الحوار الاجتماعي ذو المغزى وفي الوقت المناسب هو الوحيد القادر على خلق المشروعات الرقيقة بالبيئة والدائمة وتحقيق التعافي الشامل. وأنه من بين الشروط الرئيسية لنجاح استراتيجيات التنمية الذكية والمتكاملة والمستدامة هي جودة واستمرارية وانتظام التشاور الاجتماعي بين السلطات الحكومية ومنظمات الشركاء الاجتماعيين؛

22. **أهمية مجتمعات الممارسة** التي تسمح بالتبادل بين الأقران، وتمنح الأولوية لنشر الممارسات الجيدة وتمثل مظهراً لا غنى عنه للمشاركة داخل المنطقة؛

23. **أهمية عمليات الرقابة القومية التي تعمل بشكل جيد** حيث تُجمع البيانات الموزعة والإحصائيات المقارنة التي يمكن الوثوق بها للمساعدة في وضع وتقييم السياسات وعمليات الإصلاح التي تسعى لتحقيق تغيرات هيكلية ودائمة؛

24. أهمية التعهدات القوية والواسعة في السياسات والاستراتيجيات بشأن الشباب والنساء المنسقة والمعتمدة على الأدلة، بما فيها الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل المد بالتوجيهات والدعم لمعالجة ما يواجهونه من تحديات وإطلاق إمكانياتهم بالكامل؛

وعبر الوزراء عن استعدادهم

25. لنشر اقتصاد يعمل من أجل الأشخاص يشمل توظيف يركز على الشباب والمساواة بين الجنسين والسياسات الاجتماعية ويدعم تعهد النساء والشباب ببناء التكيف الاجتماعي والاقتصادي والتعافي، ويركز في نفس الوقت اهتمامه على الأفراد الأكثر ضعفاً؛

26. لنشر الحوار الاجتماعي ذو المغزى وفي الوقت المناسب، ثلاثي وثنائي الأطراف، وحرية الجمعيات والتفاوض الجماعي - بما فيه مشاركة الشركاء الاجتماعيين في تصميم وتنفيذ ومراقبة السياسات الاقتصادية والاجتماعية - للمساعدة في تذليل التحديات التي تواجه التعافي المستدام والشامل والرفيق بالبيئة والرقمي، والديمقراطية والعمل اللائق لجميع الأفراد والعدالة الاجتماعية في المنطقة. وفي هذا الصدد، رحب بالمساهمة الحيوية للشركاء الاجتماعيين في المنطقة في التعاون مع الاتحاد من أجل المتوسط في مجالي التوظيف والعمل؛

27. استغلال الجهود التي يبذلها الشركاء الاجتماعيون على صفتي المتوسط للاتصال بالجهات المعنية المؤسسية والمحلية والقومية والدولية كي تدعم تنمية الحوار الاجتماعي على المستويات المناسبة كرافعة للتغيير الاجتماعي في المنطقة، عبر المشاريع الإقليمية مثل الحوار الاجتماعي لإضفاء الطابع الرسمي وإمكانية التوظيف في الجوار الجنوبي - SOLIFEM وبرنامج الحوار الاجتماعي في بلدان جنوب المتوسط - SOLID؛

28. تعزيز التعاون الإقليمي وزيادة الاندماج الإقليمي من أجل تذليل التحديات الاجتماعية أمام التوظيف، وبناء اتفاق جماعي ذو صلة وتبادل المعرفة والممارسات الجيدة. واستكشاف التعاون ذو الصلة دون الإقليمي والثلاثي وعبر الأقاليم والمبادرات المشتركة بين الدول الشريكة على وجه العموم؛

29. الاعتراف بالحاجة إلى تحديد التحديات المتفقة مع التعهدات التي أخذتها الأمم المتحدة من أجل تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (أجندة 2030) ومنظمة العمل الدولية من أجل:

- التنمية المستدامة،
- تشجيع التوظيف والعمل اللائق للجميع، بما في ذلك المرتبات المنصفة، ومواعيد العمل المناسبة، والأمان وصحة العمل والحماية الاجتماعية،
- التحول الصحيح نحو الاقتصاد الرفيق بالبيئة والمهارات اللازمة لتكييف القوة العاملة لتغيير المهارات اللازم من أجل التكيف مع مستقبل العمل؛
- تقوية الاستثمارات العامة والخاصة؛

30. اعتبار توصيات تقرير الاتحاد من أجل المتوسط بشأن تقديم عملية الاندماج الإقليمي التي بدأت في 27 مايو/أيار 2021، وتشجيع السياسات التي تدعم التنوع الصناعي، بما في ذلك تنمية المهارات، وأجندة التحول الرقمي والاندماج الأقوى ضمن سلسلة القيمة الإقليمية والعالمية - والتي تهدف جميعها لتشجيع الأعمال المحلية ونماذج الاقتصاد الدائم في الشراكات مع القطاع الخاص كعامل حيوي لتحقيق التحول الاقتصادي الإقليمي ودفع تنمية المهارات؛

31. معالجة ثغرة المهارات الرقمية والتفرقة الرقمية بين الجنسين، وثغرة حصول الأشخاص من ذوي العاهات على الوظائف الرقمية والتفرقة في المرافق الأساسية الرقمية بين صفتي المتوسط وداخلهما. استكشاف المسارات المختلفة لتسريع عملية التحول الرقمي كحامل لخلق المزيد من الأعمال اللائقة، والنمو الاقتصادي وكنقل هام للابتكار والإبداع. التأكيد من أن الأفراد يحققون إمكانياتهم ويساهمون في تحول المجتمع الرقمي. وتبادل أفضل الممارسات في أشكال العمل الجديدة، مثل العمل عن بعد ومنصة العمل الرقمية.

32. التأكيد على إصرارهم على تنفيذ توجهات السياسة المحددة في هذا الإعلان على المستوى القومي، فيما يتعلق بالتوظيف والحوار الاجتماعي، وكذلك تشجيع التعاون في مجال التوظيف والعمل داخل منطقة الاتحاد من أجل المتوسط من خلال خطوات محددة:

a. تكثيف الجهود من أجل تشجيع التوظيف والعمل اللائق، وخاصة للشباب والنساء، وجذب المزيد من الشباب والنساء لسوق العمل واستمرارهم فيه، وتقليص ثغرة الفروق في المرتبات والتقدم الوظيفي حسب الجنس، وخلق بيئة أكثر جاذبية للشباب والنساء لتأسيس المشروعات وتحقيق التوزيع العادل للعمل بدون مقابل بين النساء والرجال؛

b. التركيز على الشباب ممن هم "خارج التوظيف والتعليم والتدريب" (NEETs). وفي هذا الصدد، الاستلham من نظام الاتحاد الأوروبي لضمان الشباب، لتحقيق التوظيف الجيد والتعليم المستمر والتدريب والتعليم المهني بما يتفق مع الظروف الإقليمية والمحلية. الاستفادة من الانفتاح المتدرج لبلدان الجنوب المجاورة للرابطة الأوروبية للتعليم المهني. تقديم وتطوير التعليم المهني، بما فيه دعم القطاع الخاص ونماذج التعلم المعتمدة على العمل المحسنة. وتحسين نوعية الخدمات المتاحة لدعم الشباب في أنشطة التعليم والتدريب والمهني؛

c. استكشاف خيارات مبتكرة لتطوير أنظمة التعليم والتدريب المهني، وجعلها أكثر شمولية وجاذبية ومرونة واتفقا مع سوق العمل وملائمة للانتقال نحو الرقمية وصدقة البيئة وأكثر قدرة على دعم الشباب في الاستعداد لتولي عملهم الأول والبالغين في تحسين أو تغيير مهنتهم من خلال رفع المهارات أو اكتساب مهارات جديدة. تزويد الشباب بالمعرفة والمهارات والخبرات، بما فيها التوجيه المصمم لكل شخص على حدة، والذي يسمح له بالعثور على فرص التوظيف، التي تنمي وتلبي احتياجات التعافي المستدام والمنصب على البشر والشامل بعد جائحة كوفيد 19. البحث عن الفرص من أجل وضع نظام اعتماد فعال للتعليم غير النظامي وغير الرسمي، وذلك من خلال إقامة شراكات مع الجهات المعنية بمساهمات متسعة؛

d. تشجيع انتقال العاملين غير الرسميين وخاصة النساء نحو التوظيف الرسمي، الذين يتم تعيينهم داخل اقتصاد الظل، والعمل من المنزل وفي الشركات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة وكذلك العمل الزراعي والعمل الخاص أو بنصف الوقت، من خلال تقديم الحوافز للشركات لضمان الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي للرسمي، ونشر المشاريع الرائدة لتشجيع ودعم الانتقال من اللارسمية إلى السوق الرسمي، وتوسيع الحماية الاجتماعية وضمان الأجور العادلة التي تؤمن مستوى معيشة لائق يتفق مع أنظمة الأجور القومية المتنوعة؛ واتخاذ التدابير للتعرف على ظروف العمل غير الآمنة وغير الصحية التي تلتزم العمل في الاقتصاد غير الرسمي من خلال تشجيع الحماية الصحية والأمنة للعاملين في الاقتصاد غير الرسمي؛

e. تعزيز آليات التمويل المتنوع والمستدام من أجل دعم وضع وتنفيذ سياسات التعليم والتدريب والتوظيف وكذلك الرقابة عليها وتقييمها؛

f. الاعتراف بالاقتصاد الاجتماعي وإقامة المشاريع الاجتماعية والابتكار الاجتماعي كنماذج للتكيف - على النحو الذي أبرزته أزمة كوفيد 19 - وكداعم لخلق الوظائف اللائقة وزيادة الفرص الاقتصادية، خاصة للشباب والنساء، مما يقود للمزيد من الاقتصاد الشامل في منطقة المتوسط. ودعم الاعتراف وفهم المنظمات الاجتماعية الاقتصادية ذات إطار عمل نظامي ملائم. وتشجيع السياسات الاقتصادية الاجتماعية من خلال الدفاع وتبادل الأقران ورفع مستوى التعاون بين الجهات المعنية (السلطات العامة، منظمات دعم المشاريع، المستثمرين والمقاولين الاجتماعيين)؛ وزيادة قدرة وكفاءات أعمال هياكل الدعم الاقتصادي الاجتماعي وتحضير أصحاب المشاريع الاجتماعية للترقي من خلال الدعم الفني والخبرة المصممة لكل حالة (تدريب وتوجيه وإرشاد) والحصول على التمويل؛

33. مواصلة وضع وتنفيذ السياسات والإصلاحات التي تهدف لإحداث تغييرات اجتماعية-اقتصادية هيكلية ومستدامة في منطقة المتوسط، وربط السياسات الاقتصادية (بما في ذلك التجارة والاستثمار) بإصلاحات سوق العمل، مع التركيز الخاص على اعتبار نتائج التوظيف والأعمال اللائقة. وفي هذا الشأن:

a. إذ يعبرون عن دعمهم القوي لمبادرة فريق أوروبا (TEI) الإقليمي بشأن "الوظائف عبر التجارة والاستثمار" لجوار الجنوب والتي تهدف إلى زيادة تركيز سياسات التجارة والاستثمار على خلق الوظائف اللائقة واستدامتها، بتعاون وثيق مع سياسة الحوار القطاعي لمنصة الاتحاد من أجل المتوسط الإقليمية؛

b. ويرحبون بافتتاح ملتقى الاتحاد من أجل المتوسط للوظائف والتجارة والاستثمار وما يسعى إليه من تعزيز التعاون الإقليمي في مجالات العمل والتجارة والاستثمار وخاصة عبر الوساطة في الحوار وتقديم الدفع لصناعة السياسة كمصدر معرفة للدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط؛

34. ويمنحون اهتماماً خاصاً لعمليات الرقابة التي تعمل بشكل جيد في مجال التوظيف والعمل وكذلك التقييم الكمي والكيفي لنتائج ما يتخذ من أعمال. وفي هذا الصدد، يرحبون بعرض التقرير المشترك بين البلدان كنتيجة لمرحلة الريادة. ويؤكدون على أهمية مواصلة وتعزيز العمل مع بلدان الاتحاد من أجل المتوسط المتطورة في عمليات الرقابة القومية. ويوجهون نداء لانضمام عدد أكبر من الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط في هذا التمرين. ويرحبون برفع الجودة و، إذا ما سمحت الظروف، توسيع مجال المعلومات حول التوظيف والعمل، والبيانات والتحليل والاستراتيجية التي تهدف لفهم أفضل لأثر سياسة العمل وخاصة لدى الشباب والنساء. ويقدرون ويرحبون بالدعم المستمر والتوجيه الفني الذي تقدمه مؤسسة التدريب الأوروبية؛

35. ويشجعون ويواصلون تنمية جمعيات الممارسة وخاصة تلك المنصبة على توظيف الشباب، من خلال:

- وضع مقترح معتمد على الشراكات عبر الكيانات ذات الصلة والجهات المعنية، ومنها على سبيل المثال: أرباب العمل، الممارسين وصناع السياسة، المؤسسات التعليمية والتدريبية، الشركاء الاجتماعيين، المجتمع المدني، خدمات التوظيف، مقدمو أنشطة التضامن والمدنية، منظمات الشباب والنساء والمنظمات الأخرى المعنية؛
- البناء على أساس الممارسات الجيدة وتوصيات جمعيات الممارسة السابقة في المنطقة مثل تلك التي قدمها المشروع الذي يحمل مسمى الاتحاد من أجل المتوسط "المبادرة العالمية حول خدمات التوظيف المبتكرة للشباب (YouMatch)"، بشكل خاص من أجل تحسين جودة وفعالية هذه الخدمات وتكوين شبكة فيما بينها لمشاركة التجارب الجيدة لدفع التوظيف وقابلية توظيف الأفراد الأكثر ضعفاً، خاصة بين الشباب والنساء؛
- تغذية وإثراء تعلم الأقران والتبادل داخل الشبكات وجمعيات الممارسة بجانب المخرجات والممارسات الجيدة الناتجة من تمرين الرقابة الذي يقوم به الاتحاد من أجل المتوسط؛

36. ويؤكدون على دور الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط في مواكبة المشاريع التي تحمل اسم الاتحاد المتعلقة بالتوظيف وقابلية توظيف الشباب وكذلك ضمان التعاون المناسب مع مختلف أصحاب المصلحة المعنيين والمد بالدعم. ودعم مبادرات الاتحاد من أجل المتوسط ذات الصلة، مثل برنامج منح الاتحاد من أجل المتوسط لتعزيز التوظيف - الاستجابة الإقليمية لجانحة فيروس كورونا المستجد:

37. ويعبرون عن دعمهم القوي لمنصة الاتحاد من أجل المتوسط الإقليمية حول التوظيف والعمل، ويفوضون هذه المنصة الإقليمية للاتحاد من أجل المتوسط لصياغة ودعم تنفيذ خارطة طريق العمل 2025-2022 بما يتفق مع أهداف هذا الإعلان؛

38. ويوافقون على دعوة المؤتمر الوزاري السادس حول التوظيف والعمل للاجتماع في 2025؛

39. ويعبرون عن امتنانهم لحكومة المملكة المغربية لحسن ضيافتها الحارة وأمانة الاتحاد من أجل المتوسط لمساعدتها في الدعوة لهذا الاجتماع.